الأنباء
الخميس 25 اكتوبر 2012

الرئيس المصري التقى وفد لجنة الحكماء الدولية

مرسي وأمير قطر بحثا زيادة حجم التعاون الاقتصادي والاستثمارات بين البلدين وقضايا المنطقة

الرئيس المصري د.محمد مرسي مستقبلا امير قطر الشيخ حمد بن خليفة في القاهرة امس

.. ومرحبا بوفد لجنة الحكماء الدولية (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: غادر القاهرة امس امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بعد زيارة لمصر استغرقت يومين استقبله خلالها الرئيس محمد مرسي حيث بحث معه آخر تطورات الوضع في المنطقة.

وتناولت محادثات الرئيس مرسي مع امير قطر سبل تعزيز العلاقات الثنائية وزيادة حجم التعاون الاقتصادي والاستثمارات بين البلدين والتشاور بشأن العديد من القضايا العربية والاقليمية وعلى رأسها الاوضاع في الاراضي الفلسطينية والازمة في سورية.

وكان امير قطر زار اول من امس قطاع غزة عبر منفذ رفح الحدودي حيث وضع حجر الاساس لعدد من مشروعات اعادة الاعمار التي تمولها قطر في غزة.

الى ذلك، التقى الرئيس المصري بمقر رئاسة الجمهورية وفد منظمة الحكماء الدولية والتي تضم قدامى السياسيين في العالم.

واشار المتحدث باسم رئاسة الجمهورية د.ياسر علي الى ان هذه المنظمة لها دور في السلام العالمي.

وأوضح ان الوفد ضم جيرهارد بيترون رئيس وزراء النرويج السابق وجيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية الاسبق وميري روبنسون رئيسة ايرلندا السابقة وكيتي كولين الرئيس التنفيذي لمؤسسة الحكماء بجانب العديد من مسؤولي المؤسسة.

واضاف المتحدث ان وفد المنظمة في زيارة لمصر ضمن جولة بمنطقة الشرق الاوسط.

في سياق آخر، التقى مرسي في مقر الرئاسة بمصر الجديدة مع ممثلي الاحزاب والقوى السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجامعات وبعض الشخصيات العامة ومساعدي ومستشاري رئيس الجمهورية.

وصرح المتحدث باسم رئاسة الجمهورية ياسر علي بأن اللقاء حضره نحو 65 شخصية مصرية تمثل أبناء الجماعة الوطنية المصرية، وكل أبناء القوى السياسية والوطنية في مصر.

وفيما يتعلق بإعلان بعض الأحزاب مقاطعتها للقاء مع مرسي، قال ياسر علي انه تم توجيه الدعوة لجميع الأحزاب القديمة والجديدة لهذا اللقاء الذي يعقد من أجل الحوار الوطني وبحث مستقبل البلد.

وأضاف «اننا نحترم جميع المواقف، لكن اللقاء يمثل فرصة للحوار مع رئيس مصر لاسيما في هذا التوقيت»، مؤكدا حرص الرئيس مرسي على هذه اللقاءات التي تعد الثالثة أو الرابعة مع القوى السياسية في إطار الحوار المشترك.

وتابع علي «ان الخلاف في وجهات النظر هو أمر صحي، وهذه هي الديموقراطية التي سعينا إليها وناضل المصريون من أجل للوصول إليها، والتي تتضمن الرأي والرأي الآخر والتأكيد كما قال الرئيس مرسي على أن كل فكر وكل حزب سياسي له الحق في التداول السلمي للسلطة، وبالتالي فإن العمل الحزبي والسياسي هو عمل جماهيري».

وقال «اننا لا نحب موقف المقاطعة ولكن نحترمه»، مشيرا إلى أنه من حق أي فصيل سياسي أن يطرح ما هو ضروري في هذه المرحلة.

وأشار إلى تأكيد الرئيس مرسي على أنه يواصل العمل من أجل الانتهاء سريعا من المرحلة الانتقالية وصياغة الدستور، وإجراء انتخابات برلمانية حتى تستكمل مصر بناء مؤسساتها، مؤكدا على أن مؤسسة الرئاسة لا تتدخل في أعمال اللجنة التأسيسية للدستور وإنما تراقب أعمالها وصولا إلى التوافق في هذا الشأن.

كارتر: مرسي لا يريد تعديل معاهدة السلام مع إسرائيل من جانب واحد

القاهرة ـ أ.ف.پ: قال الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر امس الأول في القاهرة ان الرئيس المصري الإسلامي د.محمد مرسي لديه «مقترحات» لتعديل معاهدة السلام مع اسرائيل ولكنه لا يرغب في القيام بذلك من جانب واحد.

وصرح كارتر، الذي رعى اتفاقيات السلام المصرية ـ الاسرائيلية عام 1979، بأن «الرئيس مرسي أكد لي ان مصر ستلتزم بمعاهدة السلام».

واضاف كارتر الذي زار مصر عدة مرات خلال الشهور الاخيرة لمتابعة الانتخابات والذي سيلتقي مرسي مجددا في الأيام المقبلة ان الرئيس المصري «لديه مقترحات بشأن تغييرات وقال لي ذلك ولكنه يفهم كذلك ان اي تعديل في المعاهدة يجب ان يقره الطرفان، واذا تم تعديل بشكل احادي من جانب مصر او اسرائيل فإن المعاهدة ستدمر».

وأكد مرسي في اكثر من مناسبة انه «سيحترم كل الاتفاقيات الدولية» لمصر وهي صيغة تعني التزامه بمعاهدة السلام مع اسرائيل.

وفي سبتمبر الماضي، قال المتحدث باسم الرئيس المصري، ياسر علي، انه «لا حاجة في الوقت الراهن لتعديل اتفاقية كامب ديفيد».

وطرحت بشكل غير رسمي مسألة تعديل بنود المعاهدة المتعلقة بتقييد تسليح الجيش المصري في سيناء التي تحد من قدرة السلطات المصرية على تأمين شبه الجزيرة في وقت تطالبها فيه اسرائيل بالتصدي للحركات المتطرفة المتواجدة في سيناء.

صباحي لـ «الحرية والعدالة»: لا حوار قبل الاعتذار

أكد حمدين صباحي، المرشح الرئاسي السابق، وزعيم التيار الشعبي، ان مطالب القوى الوطنية، مطالب وطنية وليست فئوية، لان مطلبنا هو مطلب جميع المصريين.

وقال صباحي خلال كلمته بمؤتمر القوى الوطنية بنقابة الصحافيين بحسب بوابة الوفد الالكترونية: اننا حينما طلبنا اعادة تشكيل الجمعية التأسيسية كان الحق معنا، لان المسودة التي طرحتها الجمعية لا تليق بنا كمصريين، قمنا بثورة من اجل «العيش ـ الحرية ـ العدالة الاجتماعية»، مشيرا الى ان المسودة لا تضمن توفير العيش للفقراء بل هي تزيد الفقراء فقرا وتزيد الأغنياء غنى.

واضاف ان المسودة تقمع الحريات اكثر من قمع النظام البائد لانها لا تقمع فقط بل هي لا تعترف بحريات التعبير وحرية المرأة وباقي الحريات التي نصت عليه المعاهدات والمواثيق الدولية.

واشار صباحي الى ان القوى الوطنية التي وقعت على البيان عازمة على مواصلة هذا المشوار الطويل نحو دستور يعبر عن جميع المصريين، موضحا ان الدستور هو الكفيل بإعطاء المواطن حقه ويسمح له ان يحاسب من يحكمه.

وأكد المرشح الرئاسي السابق، ان المعركة الحقيقية هي بناء دستور يعبر عن جميع المصريين بصدق، وهذه المعركة ليست معركة المثقفين والاحزاب فقط بل هي معركة جموع المصريين وخاصة المصري الفقير.

وفي ختام كلمته قال صباحي انه لا قطيعة مع احد اطلاقا، مؤكدا على انه لا حوار قبل الاعتذار، مشيرا الى ما حدث في جمعة «كشف الحساب» وما وصفه من اعتداء الاخوان على الثوار الحقيقيين.

النائب العام المصري يأمر باستعجال تقارير فنية حول عقود تصدير الغاز إلى الخارج

القاهرة ـ يو.بي.آي: أمر النائب العام المصري المستشار عبدالمجيد محمود امس باستعجال تقرير اللجان الفنية المشكلة لفحص عقود تصدير الغاز الطبيعي إلى بعض الدول الأجنبية.

وقال التلفزيون المصري إن النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود أمر باستعجال تقرير اللجان الفنية المشكلة لفحص عقود تصدير الغاز الطبيعي إلى بعض الدول الأجنبية «لبيان ما إذا كانت هناك مخالفات في تلك العقود من عدمها وذلك في إطار التحقيقات التي تجريها النيابة العامة في بلاغات تصدير الغاز المصري للخارج».

ونقل التلفزيون عن الناطق الرسمي باسم النيابة العامة في مصر قوله إن «النيابة العامة تستكمل تحقيقاتها في باقي المخالفات التي تضمنتها بلاغات عن عقود تصدير الغاز إلى 6 دول أخرى غير إسرائيل وكذلك المخالفات التي شابت تعاقدات قطاع البترول مع مصانع وشركات توصيل الغاز إلى المنازل وتموين السفن بالمرافئ المصرية».

وكانت النيابة العامة قد أحالت كلا من سامح سمير فهمي وزير البترول الأسبق و5 من قيادات وزارة البترول السابقين ورجل الأعمال الهارب حسين سالم إلى محكمة جنايات القاهرة التي حكمت بالسجن المشدد عليهم لمدد تتراوح بين 3 و15 عاما لارتكابهم جرائم التربح والإضرار العمدي بالمال العام في وقائع تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل.

يشار إلى أن تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل مثل أحد أسباب اندلاع ثورة 25 يناير التي أطاحت بالنظام السابق.

قيادات نظام مبارك تتوقع حكم مصر مجدداً خلال عامين

رام الله ـ دنيا الوطن ـ وكالات: قال رجب هلال حميدة، عضو مجلس الشعب سابقا، إن هناك مؤسسات وراء أحداث موقعة الجمل وليس أفرادا، وأن أصابع الاتهام تدور حول وزارة الداخلية فهي القادرة على تسريح البلطجية للتصادم مع المتظاهرين، على حد قوله. وأضاف خلال لقائه ببرنامج «الشعب يريد»، على قناة التحرير، ان حبيب العادلي، وزير الداخلية الأسبق، عندما رآه في السجن اندهش بشدة وقال له لماذا جئت إلى هنا؟، مشيرا إلى أنه كان يدخل في مشادات دائمة مع أحمد عز وأحمد نظيف وزهير جرانة، لاتهامه الدائم لهم بإهدار حقوق الشعب المصري، مؤكدا أن أحمد نظيف، رئيس الوزراء الأسبق، كان يجلس منفردا بعيدا عن باقي أركان النظام السابق.

وأكد أن توزيع قيادات النظام السابق جاءت نتيجة لإقرار من مصلحة السجون والمجلس العسكري، وفقا لما تم التصريح به من أحد القيادات بالسجون، مضيفا أن التوزيع داخل سجن مزرعة طرة كان كالتالي: زنزانة رقم «5» كان بها صفوت الشريف، الأمين العام للحزب الوطني المنحل، وزكريا عزمي، رئيس ديوان رئيس الجمهورية المصري سابقا، ورجل الأعمال عمرو عسل.

وتابع: وزنزانة رقم «4» كان بها علاء وجمال مبارك، وزنزانة رقم «3» كان بها فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب الأسبق، وسامح فهمي، وزير البترول سابقا، وإبراهيم كامل، وأحمد شيعه، وشريف والي، وزنزانة رقم «2» بها قيادات البترول، وعبدالناصر الجابري، وزنزانة رقم «1» كان بها جميع مساعدي وزير الداخلية، وأحمد رمزي، وكانت هناك زنزانة بدون رقم بها أحمد عز، وأنس الفقي، وأحمد المغربي، وعهدي فضلي.

وأشار إلى أن د.يوسف والي، وزير الزراعة الأسبق، كان يواظب على الصلاة بشدة وقراءة القرآن ولم تكن له صلة أو محادثات مع أحد في السجن.

وأوضح أن أحمد عز صرح بأنه في خلال سنتين ستعود الأمور كما هي عليه، وسيعود لحكم مصر مرة أخرى، مضيفا أن ذلك لن يحدث إلا في حالة فشل القيادات في تحقيق أهداف الثورة، بالإضافة إلى ان أنس الفقي ووزير الإسكان الأسبق إبراهيم سليمان، كانا يفكران في ذلك أيضا. وأضاف ان هناك شخصين يعانيان من أمراض شديدة وهما سامح فهمي، وإبراهيم سليمان، مشيرا إلى أن المعاملة بسجن طرة كانت تتم بطريقة عادلة دون وجود أي تمييز بين أحد، باستثناء حبيب العادلي وجمال وعلاء مبارك، حيث كانت تعقد زيارتهم في أماكن أخرى غير أماكن باقي أركان النظام السابق، ربما كان ذلك لدواع أمنية.

وأشار إلى أن سماح الرئيس السابق حسني مبارك له بالسفر للخارج لتلقي العلاج بعد معاناته من مرض خطير، جعل البعض يشكك فيه ويحسبه من أركان النظام السابق، مؤكدا أن مبارك سمح من قبل لحمدين صباحي والرئيس محمد مرسي بالسفر للخارج لتلقي العلاج.

البرادعي يطالب بوقف عمل الجمعية التأسيسية للدستور المصري

القاهرة ـ يو.بي.آي: طالب رئيس حزب «الدستور» المصري محمد البرادعي أمس بوقف عمل الجمعية التأسيسية للدستور، داعيا الى تشكيل تأسيسية جديدة.

ودعا البرادعي في تدوينات على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي (تويتر) امس الى وقف عمل الجمعية التأسيسية للدستور وتشكيل «تأسيسية جديدة يعهد اليها بسلطة التشريع الى حين الانتهاء من الدستور الجديد».

وأكد ضرورة عدم انتظار حكم المحكمة الدستورية العليا في احتمال ما سماه «العوار القانوني للتأسيسية» والبدء في وقف عمل الجمعية التأسيسية للدستور وتشكيل «تأسيسية جديدة يعهد اليها بسلطة التشريع الى حين الانتهاء من الدستور الجديد».

وقال ان «لجنة تأسيسية غير مؤهلة ولا تمثل أطياف الشعب من غير المتوقع أن يصدر عنها منتج توافقي يضمن الحقوق والحريات ويحقق العدالة الاجتماعية».

وأضاف الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية «نتحدث اليوم عن خامس دستور مؤقت في 20 شهرا»، مطالبا بضرورة انهاء ما وصفها بـ«العشوائية» التي أدت الى وضع مشوه بتركيز السلطة التشريعية والتنفيذية في يد الرئيس «رئيس الجمهورية».

وكان 21 حزبا سياسيا مصريا طالبت في بيان أصدرته عقب اجتماع عقد يوم الاثنين الفائت بوقف أعمال الجمعية التأسيسية للدستور الى حين صدور حكم محكمة القضاء الإداري بشأنها خاصة أنها لا تمثل جميع أطياف المجتمع المصري.

وتحفظت تلك الأحزاب على عدد من مشاريع المواد المقترحة في مشروع الدستور الجديد والواردة في مسودة المشروع الصادرة في 14 أكتوبر الجاري وأبرزها أنها تمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة أكبر مما كانت في الدستور السابق «دستور 1971» واعطاء مزدوج الجنسية الحق في الترشح على منصب رئيس الجمهورية وتعيين رؤساء الجمهورية السابقين أعضاء في مجلس الشيوخ مدى الحياة وهو ما اعتبروه أنه «يحول دون مساءلتهم عن أعمال منصبهم بسبب تمتعهم بالحصانة البرلمانية ويشكل ميزة وتفرقة لا مبرر لها».

وجاء اجتماع الأحزاب وأبرزها «السلام الديموقراطي» و«التجمع» و«الثورة المصرية» و«العربي الناصري» و«صوت مصر» و«مصر القومي» قبل يوم واحد من قرار أصدرته محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة المصري بـ «وقف نظر 43 دعوى قضائية تطالب ببطلان تشكيل الجمعية التأسيسية المناط بها وضع مشروع دستور جديد لمصر واحالة تلك الدعاوى الى المحكمة الدستورية العليا».

إخلاء سبيل توفيق عكاشة بكفالة ألف جنيه في تحقيقات إهانة السلطة القضائية

القاهرة ـ أ.ش.أ: قرر المستشار ثروت حماد مستشار التحقيق المنتدب من وزير العدل للتحقيق في وقائع الإساءة إلى رجال القضاء والسلطة القضائية، إخلاء سبيل كل من الإعلامي توفيق عكاشة رئيس قناة الفراعين من سراي التحقيق بدار القضاء العالي بضمان مالي قدره ألف جنيه، والإعلامية حياة الدرديري المذيعة بالقناة بضمان مالي قدره 500 جنيه على ذمة التحقيقات.

كانت التحقيقات معهما قد استغرقت نحو 8 ساعات، قام المستشار حماد خلالها بمواجهتهما بالبرامج التي قاما بإذاعتها، والتي تناولت العديد من القضايا المتداولة أمام المحاكم، أو التي صدرت بشأنها أحكام قضائية، والتي قاما خلال بالتعليق عليها على نحو يمثل إساءة للقضاة والسلطة القضائية ومحاولة التأثير في العدالة.

ومن المقرر أن يستكمل المستشار ثروت حماد على مدى الأيام القادمة، الاستماع إلى أقوال عدد من الشهود والمتهمين الذين تناولتهم البلاغات المقدمة من 1164 قاضيا، والتي نسبوا إليهم فيها العديد من الاتهامات التي رأوا أنها تمثل إهانة للقضاء والقضاة ومحاولات للتدخل في سير العدالة.

نتنياهو يهدد بتنفيذ عملية عسكرية أوسع وأعمق ضد قطاع غزة إذا استمر التصعيد

عباس: التوجه إلى الأمم المتحدة ليس بديلاً عن المفاوضات

رام الله – كونا: أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس الاستعداد للعودة الى المفاوضات المباشرة مع اسرائيل بعد العودة من الامم المتحدة لرفع مكانة فلسطين الى دولة غير عضو والذهاب الى الامم المتحدة ليس بديلا عن هذه المفاوضات.

وقال الرئيس الفلسطيني في مؤتمر صحافي عقده مع نظيره البلغاري روسين بليفنلييف عقب لقاء جمعهما في رام الله امس ان الذهاب الى الامم المتحدة لا يتناقض مع اي مشاريع تقدمها دول العالم لاستئناف المفاوضات.

واضاف «الذهاب الى الامم المتحدة ليس بديلا عن المفاوضات المباشرة ونحن بحاجة للمفاوضات لحل المشاكل وحل القضايا النهائية ونحن مستعدون للمفاوضات المباشرة بعد العودة من الامم المتحدة».

وشدد على ان الذهاب الى الامم المتحدة هدفه المحافظة على حل الدولتين والتأكيد على الحقوق الفلسطينية ورفع مكانة فلسطين.

واشار الى ان الشهر القادم سيشهد موعد تقديم الطلب دون تحديد موعد محدد وربط ذلك بانجاز صياغة المشروع وانتهاء التشاور مع الدول الصديقة.

وقال ان المشروع يتحدث عن دولتين اسرائيل وفلسطين على الاراضي المحتلة عام 67 ويتحدث عن الجاهزية الفلسطينية للعودة الى المفاوضات.

من جانبه، قال الرئيس البلغاري انهم حتى الان لم يطلعوا على نص مشروع القرار الذي سيقدم للجمعية العامة للامم المتحدة، مضيفا «لكن دون شك سنعمل وسنساهم في وضع الموقف الاوروبي المشترك عندما تتضح الامور حول مشروع القرار».

وأبدى قلق بلاده من الجمود الحاصل في عملية السلام قائلا «نأمل ان تستانف المفاوضات على اسس الشرعية الدولية».

وأعرب عن امله في انتهاء العنف في سورية لان استمراره قد يقود الى كارثة انسانية حقيقية.

إلى ذلك، ادعى رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو امس ان اسرائيل لم تبادر الى التصعيد الحالي في قطاع غزة ولم تختره.

وقال نتنياهو خلال تفقده احدى بطاريات منظومة «القبة الحديدية» المضادة للصواريخ في مدينة عسقلان جنوبي اسرائيل «اذا استمر التصعيد فإن اسرائيل مستعدة للقيام بعملية عسكرية على نطاق اوسع واعمق».

وبدأ التصعيد الحالي في قطاع غزة بعملية توغل نفذتها قوات اسرائيلية في بلدة بيت حانون شمالي القطاع الاثنين واستشهاد اثنين من المقاومين خلال تصديهم للقوات المتوغلة اضافة الى مدني ثالث بغارة على مجموعة من الفلسطينيين.

واضاف نتنياهو ان «قوات الامن ستواصل عمليات القتل المستهدف ويجب على كل من يخطط للاعتداء على المدنيين الاسرائيليين ان يدرك انه سيكون مستهدفا» مشيرا الى ان حكومته ستصادق خلال جلستها الاسبوعية القادمة على تحصين التجمعات السكنية الاسرائيلية الواقعة في المنطقة التي تبعد ما بين 4,5 كيلومترات و7 كيلومترات عن قطاع غزة وان الحكومة ستغطي التكاليف المترتبة على اقامة غرف محصنة في حوالي 26 تجمعا سكنيا في المنطقة.

وكانت اسرائيل قد حصنت خلال السنوات السابقة التجمعات السكنية التي تبعد حتى مسافة 4,5 كيلومترات عن قطاع غزة.

يذكر ان «كتائب القسام» الجناح العسكري لحركة حماس و«الوية الناصر صلاح الدين» الجناح العسكري للجان المقاومة قصفتا بشكل مشترك صباح أمس المواقع العسكرية الاسرائيلية على حدود قطاع غزة برشقات من القذائف الصاروخية ردا على العدوان الاسرائيلي.

وزير الداخلية: العقيدة الشرطية تغيرت ونحترم حق التظاهر وحقوق الإنسان

القاهرة ـ أ.ش.أ: قال وزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين إن العقيدة الشرطية تغيرت لأقصى حد، مشددا على أن حق التظاهر السلمي مكفول للجميع دون أي تعرض، إلا في حالة التعدي على حقوق الآخرين مثل قطع الطرق واحتجاز المواطنين أو المسؤولين وتعطيل الإنتاج والعمل.

وأضاف جمال الدين خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده امس بمقر الوزارة أن هناك تعليمات صدرت لمراعاة حقوق الإنسان والتعامل مع جميع المواطنين باحترام وتطبيق القانون بحسم وعدالة دون تفريق. وأوضح أن وزارة الداخلية تحترم الشرعية التي أتت برئيس منتخب ومجالس نيابية منتخبة، مؤكدا أنه هذه هي سياسة وزارة الداخلية خلال الفترة المقبلة. وأشار إلى أن الفترة الماضية شهدت 2000 مظاهرة سلمية ولم يتم التعامل إلا مع 136 واقعة فقط لأنها كانت تمثل تعديا على حرية الآخرين، وتمت مواجهتهم بالقانون وتحويلهم للنيابة العامة التي تتولى التحقيق.

وشدد الوزير على أنه لا توجد أي عداوة مع أحد، والضباط مستعدون للمحاسبة إذا ثبتت أي واقعة تجاوز، داعيا إلى عدم التركيز على التجاوزات المحدودة خصوصا أن الوزارة تتعامل مع آلاف الحالات يوميا.

وأكد أن مكاتب وزارة الداخلية مفتوحة لتلقي أي شكاوى وكذلك تم تخصيص صفحة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، مؤكدا أنه في حالة ثبوت أي تجاوز سيتم الاعتذار للمواطن أو إحالة الواقعة إلى النيابة العامة.

وتطرق وزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين، إلى أزمة المرور مؤكدا أن الوزارة توفر العنصر البشري، ولكنها تحتاج إلى معدات مثل كاميرات المراقبة والاشارات الضوئية وتسجيل المخالفات الكترونيا، مشيرا إلى أن المفاوضات جارية مع الأجهزة المعنية لتوفير المعدات، مشددا على أن مشكلة المرور معقدة وتحتاج إلى تغيير السلوك والتوعية التي يجب أن تقوم بها وسائل الإعلام على حد قوله.

وأضاف أن هناك 3 بؤر مرورية يسعى للتخلص منها بالتنسيق مع الجهات المعنية خلال الفترة المقبلة وهي المواقف العشوائية والباعة الجائلين والمشاكل الهندسية في تصميم التقاطعات والميادين.